



صدى الانتفاضة و وعد التغيير

يحرر المرء ما هو الاسوأ: ان يختلف اطراف المعارضة حول تشكيل لوائح المرشحين، ام ان يتواافقوا في ما بينهم فيلعوا مبدأ الانتخاب؟ ولا ما هو الاقل ضرراً للمستقبل: ان يُترك مكان على هذه اللوائح المعارضة لقوى المعترضة على القاسم الجاري بين زعماء الطوائف، ام ان يُحكم عليها بالعمل خارج الاطار البرلماني؟

الحيرة هي على صورة الوضع الذي رسا عليه لبنان مؤقاً مع انتهاء عصر الوصاية السورية من دون ان يكتمل تفكير التركيبة السياسية التي انتجهتها الوصاية، كما يستدل من الدور المحوري الذي لا يزال يؤديه السيد نبيه بري الى الان، وقد يستمر في تأديته بعد هذه الانتخابات الغربية العجيبة التي تطل علينا. ولعل ابلغ المفارقات في مرحلة ما بعد الوصاية، ان تكون هذه الانتخابات النيطال انتظارها، والتي يجب ان تحصل في موعدها، من النوع الذي يفضّل نسيانه في اسرع وقت، وان يكن المجال لا يزال مفتوحاً لبعض المعارك الكبيرة الرمزية، في الجنوب والشوف والشمال.

ولا ريب ان هذه الحيرة التي يزكيها تكاثر الانتخابات بالتزكية، هي ما يغذي الشعور العام بالاحباط الذي يلف الرأي العام، ويصل احياناً الى حد القرف. الا ان الموضوعية تفترض الاقرار بأن الاحباط ليس مبرراً بالكامل. ليس فقط لأن العديد من المحبطين ي يريدون الشيء وعكسه، مثلًا "صحة التمثيل المسيحي" و"الخلاص من الطائفية"، بل لأن الاحباط في معظمها ينبع من تحويل المفعول الرجعي لمعنى الحركة الاستقلالية.

فإذا كان من الخطأ اعتبار انتفاضة الاستقلال استكمالاً لفصول الحرب، كما تفعل بعض اطراف المعارضة، وخصوصاً في الجانب المسيحي منها، فإن من الخطأ ايضاً اعتبارها حركة سياسية ذات برنامج واحد، كما يطيب الاعتقاد لعدد من الشباب المنخرطين فيها.

صحيح ان هذه الانتفاضة اخذت حجم ثورة سلمية ضخمة، وان الزخم الذي تميزت به، وخصوصاً يوم ١٤ آذار، يدفع الى استهجان التصرف الفوقي لقيادات المعارضة (ولا افضلية لأحد على الآخر في هذا المجال). الا انه في المقابل لا يمكن تحمل الحدث ما لم يحمله. فالناس لم تنزل الى الشارع في شهري شباط وأذار من اجل التغيير، بل من اجل التخلص من هيمنة الحكم السوري على لبنان والنظام الامني الذي ارتكزت عليه هذه الهيمنة.

الا ان هذا لم يمنع كثيرين من شاركوا في الانتفاضة، من ان يحلموا بأكثر من ذلك، ولا سيما بعدما لمسوا زخم التعبئة الشعبية من جهة، وطابع المصالحة الوطنية الذي انطوت عليه من جهة اخرى. ولكن هل كان ثمة حل واحد يجمعهم؟

وحتى اذا افترضنا ان الكل اجمعوا على التغيير والاصلاح، فمن الواضح انهم لم يجمعوا على محتوى التغيير والاصلاح. ينطبق ذلك على قانون الانتخاب تحديداً، على ما بدا من سجال في هذا الموضوع ومن استعداد اجزاء من الرأي العام الخوض فيه، وإن من دون إمام به. هكذا، تمت احاطة العودة الى قانون ١٩٦٠ بهالة من القدسية قد تكون مبررة بالسمعة السيئة للقوانين التي عمل بها بعد الطائف، بما فيها قانون الالفين، لكنها بالتأكيد غير مستحقة. ففي مقابل استيفاء قانون ١٩٦٠ شرط التمثيلية، مقارنة بقانون الالفين، يبقى بعيداً كل البعد عن الاصلاح السياسي المطلوب، مثلاً



دللت تجربة لبنان قبل الحرب. كذلك ينطبق هذا الانقسام بين الدعوة المجردة الى الاصلاح وال موقف السياسي الآني، على مقاربة التحالفات الانتخابية. فإذا أخذنا ما حصل في نهاية الأسبوع الماضي، سنجد من يرى في ضم السيدة سولانج الجميل الى لائحة الحريري والسيد جورج عدوان الى لائحة وليد جنبلاط تجلياً لروح المصالحة المتمثل بـ ١٤ آذار، مثلما سنجد من يرى في ذلك خيانة للوعد بلبنان جديد الذي حمله ١٤ آذار اياه، وخصوصاً ان نتيجة هذه التحالفات تصب في خانة تعليب الانتخابات.

قطعاً، يحق للناخبين التوقي الى شيء افضل من هذه الانتخابات المعلبة بتوافق اقطاب المعارضة، والمرشحة الى مزيد من التعليب اذا انتهى التوافق الى شمل العmad عنون ومرشحه. لكن هذا التوقي لن يترجم واقعاً، الا اذا لازمه التزام مزدوج يعبر عنه في عملية الاقتراع، ثم بعد انتهاء الانتخابات. وهذا يعني اولاً التزام جانب الرفض لمبدأ التعليب، اذا لم تمنعه التركيات، من خلال اختيار المرشحين الذين يجمعون في شخصهم صدى اتفاقية المستقبل ووعد التغيير، سواء كانوا على اللائحة الرسمية للمعارضة او على لائحة اخرى، او فضلوا الترشح منفردين، بما يستتبع ذلك من رفض للصفقات مع رموز عهد الوصاية.

ويعني ثانياً التزاماً بالانخراط في معارك التغيير التي سوف تلي الانتخابات، وفي مقدمها المعركة التي يجب ان تفتح في ٢٠ حزيران، غداة الانتهاء من الجولة الاخيرة في الشمال، من اجل قانون انتخاب عصري وعادل يمنع المحادل، الى اي طرف انتمت.

وهذا يكمن الوفاء الحقيقي لحدث ١٤ آذار: في اعتباره نقطة البداية لعمل سياسي قد يتطلب وقتاً مديداً كي يتم، مثلما تطلب انتهاء عهد الوصاية نضالات طويلة وتضحيات كبيرة لم تختصر بالنزول الى ساحة الشهداء ذات يوم من ايام شباط او آذار. وفي الاتجاه منه بأن السياسة ليست حكراً على السياسيين، مهما حاولوا احتكارها، وان الاصلاح لن يبنيه الا من لهم مصلحة فيه. اما التبرم والاحباط والقنوط، فتلك هي تحديداً العادات التي لم يعد لها مكان منذ ١٤ آذار.

سمير قصير



Id-Reference	05-Pr-000564	
Media	(Support)	HC
Title		صدى الانقاضة ووعد التغيير
Subtitle		
Section		
Language		عربي
Source		النهار
Page		
Date	20/5/2005	٢٠٠٥/٥/٢٠
Author		سمير قصير
Co-Author		
Keywords		
	Persons	نبيل بري - صولانج جمبل - ميشال عون - جورج عدوان - وليد جنبلاط
	Locations	لبنان - سوريا
	Dates	١٤ آذار ٢٠٠٥ - ٢٠ حزيران ٢٠٠٥
	Themes	لبنان - سوريا - انتهاء عهد وصاية - انتخابات - قانون ١٩٦٠ - معارضة - لواحة مرشحين - انفاضة استقلال - ١٤ آذار - حكم سوري - نظام أمني قانون انتخاب - ميشال عون - بعد طائف - قانون ٢٠٠٠
Subject		